

قواعد الاحكام

[529] أصحابنا المتقدمين - رضوان الله عليهم أجمعين - أعطونا القوانين الكلية ولم يتعرضوا لهذه التفريعات الجزئية، فتعرضنا نحن لها ليطهر الفقيه الحاذق لاستخراج ما يرد عليه من هذا الباب، والله الموفق للصواب. الفصل الثالث: في تصرفات المريض وهي قسمان: منجزه، ومعلقة بالموت. أما المؤجلة: فكالوصية بالاجماع في إخراجها من الثلث، وكذا تصرفات الصحيح المقترنة بالموت. وأما المعجلة للمريض: فإن كانت تبرعا فالأقرب أنها من الثلث إن مات في مرضه، وإن برئ لزمت إجماعا. فهنا بحثان: الأول: في بيان مرض الموت: الأقرب - عندي - أن كل تصرف وقع في مرض اتفق الموت معه، سواء كان مخوفا أو لا، فإنه يخرج من الثلث إن كان تبرعا، والا فمن الأصل، وقيل (1): إن كان مخوفا فكذا، والا فمن الأصل كالصحيح. ولابد من الإشارة إلى المرض المخوف، فنقول: قد يحصل في الأمراض تفاوت، وله طرفان وواسطة. أما الطرف الذي يقارن الموت فهو: أن يكون قد حصل معه يقين التلف: كقطع الحلقوم والمرئ، وشق الجوف، وإخراج الحشوة، ففي اعتبار نصفه إشكال ينشأ: من عدم استقرار حياته، فلا يجب بقتله - حينئذ - دية _____ (1) قول الشيخ في المبسوط: ج 4 ص 44.